الجمهورية العربية المتحدة

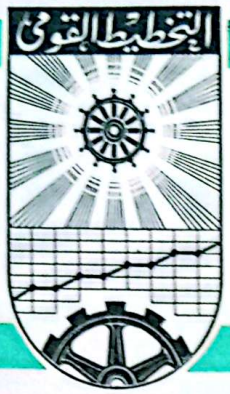

معهد التخطيط القومى

سنة ١٩٦٢

مذكرة رقم ٢٠٤

التخلف والتطور الاقتصادى والاجتماعى

الأستاذ

عبد الرازق عبد المجيد

(سبق طبع هذه المذكرة كوثيقة
تحت رقم ٢٢ فى يونيو سنة ١٩٦١)
١٥ يوليو سنة ١٩٦٢.

القاهرة
٣ شارع محمد مظهر - بالزمالك

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

رئاسة الجمهورية

المعهد القومى للتخطيط

الموضوع : مدخل للتخطيط

المحاضرة : التخلف والتطور الاقتصادى والاجتماعى

المحاضر : عبد الرزاق عبد المجيد

التاريخ : ١٢/٦/١٩٦١

البرنامج التدريبى الثالث ـ وثيقة رقم ٢٢

الدورة التدريبية الثالثة

القاهرة يونية ـ يوليو ١٩٦١

المحتويات

علاج مشاكل التخلف يؤدى الى ظهور مشاكل التطور .

ضآلة الدخل الحقيقى للفرد .

سوء توزيع الدخل .

ضعف المواد الطبيعية .

المركز الاجنبى .

تعطل الموارد البشرية .

علاج مشاكل التطور يؤدى الى اختلال الموازين الاجتماعية والاقتصادية .

مستوى المعيشة السائد والمنشود

الاستثمار اللازم والادخار الممكن .

العمالة أو الدخل .

امكانيات التصدير والقدرة على الاستيراد .

تضارب الموازين الاجتماعية والاقتصادية فى مرحلة التطور .

علاج الاختلال فى الموازين الاقتصادية والاجتماعية تتطلب وضع خطة شاملة .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

علاج مشاكل التخلف يؤدى الى ظهور مشاكل التطور

مشاكل التخلف	العلاج	مشاكل التطور
ضآلة الدخل الحقيقى للفرد : يمثل الدخل الحقيقى للفرد المقياس الاساسى للحكم على درجة التخلف النسبى للمجتمع . ويمتاز هذا المقياس عن "حجم" الدخل الكلى " لما يتضمنه من معنى الرفاهية التى يتمتع بها الفرد ، ولكونه مؤشرا عن مستوى المعيشة أو كمية السلع والخدمات التى يمكن أن يحصل عليها . والحكم الرئيسى لتخلف الفرد ، وبالتالى تخلف المجتمع ، هو ما يستطيع الفرد ، أو ما يسمح له المجتمع ، باستهلاكه . فقد يزداد الدخل القومى الحقيقى بمعدلات مرتفعة يصاحبها نمو يوازيه فى الارتفاع لعدد السكان الذين يطالبون بنصيب فى هذا الدخل ، فيظل المجتمع متخلفا طالما استوعبت الزيادة العددية فى السكان الزيادة التى تطرأ على حجم الدخل القومى الحقيقى.	يتطلب التخلص من قبضة التخلف الذى يتمثل فى ضآلة دخل الفرد الحقيقى العمل على زيادة حجم الدخل الكلى زيادة تفوق معدلها معدل نمو السكان . ولا يتأتى ذلك ـ حتى اذا خلصت النيات وزاد الجهد المبذول ـ الا بزيادة الطاقة الانتاجية وفى سبيل تحقيق ذلك يتطلب الامر تعبئة كافة عوامل الانتاج من رأس مال وموارد طبيعية وعمل ويعبر عن هذه التعبئة بكلمة " استثمار ". ولتنفيذ هذا الاستثمار ينبغى العمل على تدريب الايدى العاملة ، وعلى تحقيق فائض من الدخل لا يستهلك بل يستخدم فى البناء وحيازة الاجهزة والمعدلات والآلات اللازمة أو بمعنى آخر ينبغى العمل على تخصيص جزء متزايد من دخل الفرد لشراء تلك السلع بدلا من شراء السلع الاستهلاكية	يثير علاج ضآلة دخل الفرد مشاكل كثيرة . فالنص على العمل على انقاص ما يستهلكه الفرد وتخصيصه للادخار ثم الاستثمار نص ينطوى على تناقض يصعب التخلص منه عمليا . فضآلة دخل الفرد تعنى ضآلة ما يستهلكه . والقول بالسماح لهذا المستوى من الاستهلاك بالهبوط قد لا يمكن تطبيقه لان المستوى السائد فى دولة متخلفة يكاد يقارب حافة الكفاف وبالتالى ينبغى تنظيم المجتمع تنظيما سياسيا واجتماعيا يتيح للدولة تحديد استهلاك بعض الطبقات التى تتمتع بمستويات من الدخل والاستهلاك تفوق المتوسط السائد . ويقترن ذلك بظهور التعارض الطبقى . وتحتاج تعبئة الموارد وعوامل الانتاج الى الى استثمارات ضخمة فى المرافق العامة

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

علاج مشاكل التخلف يؤدى الى ظهور مشاكل التطور (تابع)

مشاكل التخلف	العلاج	مشاكل التطور
كما ينبغى التميز بين الدخل النقدى والدخل الحقيقى . فالمعروف ان الدخل يتولد فى صورة سلع وخدمات ، ويكتسب فى صورة نقود وطالما تساوت القيمة السلعية (او الحقيقية او المادية) للدخل مع قيمته النقدية كان هناك نوع من التوازن تتساوى فيه القوة الشرائية للافراد مع ما هو متاح من سلع وخدمات . ولا تؤدى زيادة القيمة النقدية للدخل الى ارتفاع مستوى المعيشة الا اذا صاحبها زيادة مساوية فى القيمة الحقيقية . **سوء توزيع الدخل :** يسود المجتمعات المتخلفة نمط لتوزيع الثروة بين افرادها لا يتسم بالمساواة ، ويترتب عليه تقسيم المجتمع الى طبقات متفاوتة من حيث المستويات الاجتماعية والثقافية والمستويات المعيشية والاستهلاكية ، ويصحب ذلك تفاوت فى القوة السياسية التى يتمتع بها الفرد ويستخدمها سواء ايجابيا أو سلبيا . وطالما ظل المجتمع متخلفا لا يشعر الفرد بوطأة هذا التفاوت الطبقى وسلك فى حياته مسلكا قدريا لا ينم على رغبة فى العمل والانتاج طالما لا يشارك	يجدر التفرقة بين العمل على زيادة الدخل القومى والعمل على زيادة دخل الفرد وربحه . اذ قد يتعارض أحدهما مع الآخر . فادخار الفرد الذى يتحول الى استثمار فى نادٍ ليلى مثلا قد يدر عليه ربحا وفيرا ، بينما تظل الطاقة الانتاجية للمجتمع على ماهى عليه وبالتالى يظل متوسط الدخل الحقيقى للفرد ثابتا . تتركز أهم أساليب علاج هذه المشكلة فى قيام الحكومات باستصدار قرارات لاعادة توزيع الثروة والدخل بين طبقات المجتمع وتتراوح هذه القرارات بين مصادرة ممتلكات الطبقات الغنية ، وبين النص على عدم السماح بتملك جزء من الثروة يزيد عن قدر محدود وباستخدام الحكومة لسلطتها بفرض ضرائب تصاعدية تتزايد نسبتها مع زيادة الدخل ولما كانت سلطه الحكومة فى تحصيل الضرائب أقل من سلطتها فى فرضها أو يقصر الجهاز الادارى عن زيادة التحصيل يتطلب العلاج العمل على تقوية هذا الجهاز . كما يساعد هذا العلاج على خلق روح جديده لدى الطبقات المحرومة لشعورهم	والتعليم الفنى والثقافة والنقل والمواصلات وهذه بالتالى تضع عبئا كبيرا على موارد الاستثمار المتاحة وينشأ بالتالى صراع على تخصيص الاستثمارات بين المرافق العامة والاستثمارات " غير الانتاجية " أى التى لا تنتج سلعا مباشرة . وتؤدى التفرقة بين الدخل القومى ودخل الفرد وربحه الى مشكلة توجيه الاستثمارات ، وتدخل الدولة فى الترخيص لنوع دون آخر مما ينطوى على مشاكل ادارية واجتماعية عديده ويضع عبئا كبيرا على التنظيمات الادارية للدولة . ليست الفكرة فى اعاده توزيع الدخل المشار اليه فى المثل الغنى والمعروف فى الدول المتخلفة أن حجم الدخل القومى فى مجموعة لا يسمح للفرد الا بقدر ضئيل يتيح له مستوى استهلاكيا يقرب من حد الكفاف والمعروف ايضا أن الطبقات الفقيرة تستهلك كل دخلها ولا يتبقى لها الا النذر اليسير ، بينما تتولى الطبقات الغنية الادخار لحساب المجتمع

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

علاج مشاكل التخلف يؤدى الى ظهور مشاكل التطور (تابع)

مشاكل التخلف	العلاج	مشاكل التطور
فى ثمار الاقتصاد القومى بقدر محسوس . وتؤدى هذه العزلة والسلبية الى زيادة فى التباعد ، فيزداد الغنى غنى ، والفقير فقرا . وينقسم المجتمع الى طبقتين واضحتين بينما لا تنمو الطبقة المتوسطة باطراد فى ظل المد والجزر بين هاتين الطبقتين . ضعف الموارد الرأسمالية :ـ تمثل هذه المشكلة مركز الثقل فى الحلقة المفرغة التى تعانى منها الدول المتخلفة فنقص الدخل مرجعه ضعف الانتاج وهذا راجع الى صغر حجم الطاقة الانتاجية للمجتمع وتزايدها بمعدل منخفض بالقياس الى زيادة السكان أو الى معدلات الزيادة فى الدول المتقدمة . وقد أشرنا قبلا الى قصور المدخرات الحقيقية فى المجتمع المتخلف نتيجة لارتفاع الميل المتوسط والميل الجدى للاستهلاك . كما يحتوى عنصر الموارد الرأسمالية على شق أكثر ندرة وأصعب منالا وهو ما يعبر عنه برأس المال اللازم بالعملة	بالانتماء الى المجتمع ويعاد توزيع القوة السياسية بين المجتمع توزيعا يتمشى مع قيمة الفرد . ومن أساليب العلاج الاخرى حرمان الطبقة الغنية من الدخول فى القطاعات التى تدر دخلا كبيرا ، ومقاومة الاحتكار . يختلف علاج هذا الداء فى الدول المتخلفة تبعا للنظام السياسى والايديولوجية الاجتماعية التى تتبعها فقد لجأت الدول الغربية فى القرن التاسع عشر الى توزيع القيمة المضافة لصالح الارباح على حساب الاجور مما أدى الى زيادة قدرة طبقة رجال الاعمال على الاستثمار . كما لجأت الدول الشيوعية الى توجيه الطاقة الانتاجية للمجتمع نحو انتاج السلع الرأسمالية على حساب السلع الاستهلاكية مع اهمال مرافق النقل والاسكان مما يساعد على خلق قاعدة صناعية ضخمة كما لجأت بعض الدول حديثا الى زيادة	كله ، اذ يسمح دخلها بذلك . وحرمان هذه الطبقة من فائض الدخل وتوزيعه على الطبقات المحرومة معناه تناقص الادخار فى القطاع الفردى ، الى حد يتوقف على مدى اعادة التوزيع وفى هذا ما يعرقل تكوين رصيد كاف لتنفيذ الاستثمارات . فنقص جنيه واحد من دخل الغنى معناه نقص فى ادخار المجتمع بنفس القيمة ، بينما زيادة جنيه واحد فى دخل الفقير معناه زيادة استهلاك المجتمع بهذا القدر . تزيد قدرة القطاع العام على الانفاق بزيادة قدرته الشرائية ، أو بمعنى آخر باستحواذه على زيادة فى كمية النقود لا يقابلها زيادة فى السلع المعروضة . ويحدث ذلك باقتراض الحكومة من البنك المركزى مقابل أذونات على الخزانة ، وسندات على الدولة يستطيع البنك المركزى اصدار مقابل لها فى صورة بنكنوت ، تتحصل عليه

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

علاج مشاكل التخلف يؤدى الى ظهور مشاكل التطـــور (تابع)

مشاكل التخلـــف	العـــلاج	مشاكل التطـــور
ضعف الموارد الطبيعية : من مؤشرات التخلف قلة الموارد الطبيعية المتاحة للمجتمع مقارنة بعدد السكان • وفيما عدا عدد قليل ، تعانى معظم الـــدول المتخلفة مما يسمى بالانفجار السكانى حيث لاتدر الموارد الطبيعية ـ وأساسها الارض سواء للانتاج الزراعى أو للانتاج المعدنى والبترولى ـ انتاجا يساهم بجزء كاف فـــى توليد دخل الفرد أويسمح بقيام قطـــاع صناعى قاعدته الخامات الجوفية •وقد تتوافر تلك الموارد فى مجتمع دون ان تستكشـــف أو تستغل استغلالا اقتصاديا لعدم توافـــر الخبرة الفنية والمستوى التكنولوجى الـــلازم • ومثل تلك الدول تشارك الدول الفقيرة فـــى الموارد من حيث ظاهرة التخلف ولو انه مامن شك فى أنه حيث توجد الموارد يصبح احتمال التطور أكثر وجودا • وتمثل الاراضى الصالحة للزراعة أو مياة الرى جزءا اساسيا من الموارد الطبيعية تؤدى قدرتها النسبية الـــى ارتفاع ريعها وكثافة الانتاج فيها وكلاهمـــا سبب رئيسى فى تكتل مجموعات العمال علـــى مساحات محدودة من الارض مما يؤدى الـــى نقص انتاجية الفـــرد •	يتطلب الكشف عن الموارد الطبيعية فـــى الدولة اتفاقا رأسمالية عاليا يتسم بدرجـــة عالية من المخاطرة وبالتالى لايشجع الافـــراد فى المجتمع المتخلف على الإقبال عليها • كما يتطلب خبرة فنية وابحاثا لايتوافر القائمـــون بها فى الدولة المتخلفة • ويصبح المجتمـــع الذى يسعى الى التطور أمام احد امرين :اما أن يسمح لموارده بالبقاء مدفونة دون اكتشاف جدى أو استغلال ، أو ان يسمـــح لهيئات أجنبية للقيام بعمليات البحـــث والاستغلال • وفى المجتمعات التى لاتتمتع بمـــوارد طبيعية تذكر يتطلب التخلص من قبضة التخلف اللجوء الى ضروب النشاط الاقتصادى الـــتى لاتتطلب الاعتماد على الموارد الطبيعيـــة كالزراعة والمناجم ، أى الى النشاط الصناعى والتجارى • ويصحب ذلك الهجرة من الريف الى الحضر وخلق مدن صناعية والتوسع فـــى التجارة الخارجية بين المجتمع والعالـــم الخارجى أوالقيام بدور الوساطه التجاريـــة من الدول المختلفة وتساعد الهجرة علـــى تخفيف كثافة السكان فى الاراضى الزراعيـــة الامر الذى يؤدى الى رفع انتاجية المشتغل •	عانت كثير من الدول من فتح امتيـــاز استغلال الموارد الطبيعية لشركات أجنبيـــة اذ نجم عنها خلق اقتصاد مختلط يتكـــون من قطاعين احدهما يخلق الثروة ويحـــول معظمها الى العالم الخارجى ، والاخـــر يظل فى اغلال التخلف دون تقدم يـــذكر كما يؤدى تخصيص الدولة جزء مـــن مواردها الاستثمارية الى الانفاق علـــى عمليات الكشف عن الموارد الطبيعية اخضـــاع عامل هام ونادر من عوامل الانتاج المتاحـــة (رأس المال) الى درجة كبيرة مـــن المخاطرة قد يصعب تقبلها • كما قـــد لاتتوافر الاخيرة والدراية الفنية أو امكانيـــات التسويق لما تمتاز به الخامات المعدنيـــة والبترولية من احتكارات دولية ليس مـــن اليسير اخضاعها والتغلب عليها • ويتطلب الالتجاء الى النشاط الصناعـــى والتجارى عندما لاتتوافر الموارد الطبيعيـــة الى فاصل زمنى يطول أجله ويستوعب اتفاقـــا لابأس به فى مراحل الاعداد والتدريـــب • فغالبا ما يعتمد النشاط الصناعى فى دولـــة لاتتمتع بموارد طبيعية على خامات مستـــورده وعلى أسواق خارجية لمنتجاتها • كمـــا تؤدى الهجرة من الريف الى المدن الـــى تحول البطالة المستترة بالريف الى اخـــرى ظاهرة فى المناطق الحضرية وبشكل ذلـــك

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

علاج مشاكل التخلف يؤدى الى ظهور مشاكل التطـــــــــور (تابـع)

مشاكل التخلـــــف	العـــــلاج	مشاكل التطـــــور
المركز الاجنبى : من الدراسات الواقعية عن معظـــم اقتصاديات الدول المختلفة يتضح ان نسبة التجارة الخارجية الى الدخل القومى تبلـغ أقصاها ٠ وتتناقص تدريجيا تناقصا يرتبـط ارتباطا وثيقا مع تقدم الدولة عبر مراحـل التطور المختلفة ٠ واعتماد الدولة المتخلفة على العالم الخارجى فى توليد معظـم دخلها القومى يرجع الى أن الدولـة المتخلفة لاتملك الا قطاعا واحدا منتجـا للدخل النقدى (القطن فى مصر فى أوائـل القرن العشرين ،والكاكاو فى غانا والخامات المعدنية فى الكونجو ،والبترول فـى الشرق العربى ، والمطاط والصفيح فـى الملايو ٠ ٠ الخ) وبالتالى يتولد الدخـل نتيجة تسويق هذه المنتجات فى الخارج ، كما ينفق الدخل على سلع استهلاكيـة معظمها مستورد وتتحول الادخارات الـى موطن القائمين بعمليات استغلال هـذه القطاعات ويترتب على ذلك ان تصبح الدولة المتخلفة تحت رحمة شروط التبادل التجارى (أى مدى ماتستطيع شراء ، من سلـع مصنوعة مقابل ما تنتجه من خامـات) ٠ والمعروف أن الخامات تعانى فى الاسـواق	اكان رد الفعل الضعف المركز الجنـبى للدول المختلفة واعتمادها على الخارج فى مبيعاتها ومشترياتها ،ظهور فكرة الاكتفاء الذاتى ٠ أى العمل على انتاج السلع التى يتطلبها المجتمع محليا ٠ وخلق دخل قومى من ذاتية الاقتصاد ويساعد ذلك على تخفيف الاعتماد على الخارج والوقوع تحت رحمـة التغيرات المتواصلة فى شروط التبادل التجارى التى تميل عادة الى التحول فى غير صالـح الدول المنتجة للمواد الاولية ٠ ولما كان نمط استهلاك الفرد يتكون فى اغلبه أو يتطلـب لانتاجه سلع مصنوعة سواء كانت سلعا غذائية أوملابس أوغيرها فان مبدأ التصنيع أصبـح فى نظر الكثير العلاج الناجع للتخلـف الاقتصادى ، والسبيل الاوحد الى الاستقلال التام ،خاصة وان المقارنات الدولية تدل علـى أن الدول الصناعية هى الدول الغنية وان الدول الزراعية هى الدول الفقيرة ٠ وليس من اليسير تحقيق اكتفاء ذاتيـا شاملا ٠ اذ يتطلب العلاج توفير السلـع الاستهلاكية محليا ،وتوفير الطاقة الانتاجية التى تمكن من احداث ذلك بمعنى توفـير انتاج الغزل والنسيج مثلا وتوفير انتاج الالات	تؤدى سيادة فكرة الاكتفاء الذاتى والعمـل على اتباع نظرية التصنيع الى احداث عـدم توازن فى الاقتصاد القومى ٠ ويبدأ التنـازع على تخصيص الموارد الرأسمالية القليلة علـى الصناعات المختلفة سواء كانت صناعـات استهلاكية أحدها أوالاخرى ، أوصناعـات رأسمالية ٠ كما يتطلب يدى التصنيع توفـير المهارة الفنية والتنظيمية اللازمة ٠ ويتطلـب ذلك فاصلا زمنيا يستوعب اموالا طائلة وينطـوى على حرمان الشعب لفترات تختلف باختـلاف الصناعات كما ينجم عن الانخفاض النسـبى للمستوى الفنى والادارى ارتفاع تكلفة انتـاج السلع المحلية مقارنة ببديلاتها المنتجة فـى الخارج ، مما يتطلب فرض حماية جمركية عليهـا وخطر الاستيراد أحيانا ٠ ولا يجد المستهـلك امامه الا سلعا أقل جوده مما اعتاد عليهـا وفى بعض الاحيان اعلى سعرا فى نفس الوقـت كما يندر أن تستطيع الدولة فى تطورها مـن مرحلة التخلف القيام بتجهيز طاقة انتاجية فـى كافه القطاعات الاستهلاكية والانتاجية ٠ وبالتالى يظل اعتمادها على الخارج قائما فى الوقـت الذى يشعر فيه العالم الخارجى بامتـعاض نتيجة سياسية الحواجز والقيود التى تفرضهـا

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

علاج مشاكل التخلف يؤدى الى ظهور مشاكل التطـــــــور (تابع)

مشاكل التخلـــــف	العـــلاج	مشاكل التطـــور
المركز الاجنبى :ـ تابـــع العالمية من الاحتكارات وتتأثر بالدورات التجارية تأثرا يزيد عن تأثر السلـــع المصنوعة فى معظم الاحيان • كما تهـدد الحروب والارتباكات المحلية (السياسية) سلاحة الاعتماد على الخارج فى امـداد المجتمع باحتياجاته الغذائية والمعيشية ويؤدى ضعف المركز الاقتصادى الاجنـبى للدولة المتخلفة الى ضعف فى مركزهـا السياسى وشل قدرتها على المساومة مع العالم الخارجـــى •	المستخدمة فى مصانع الغزل والنسيـــج والاول هو ما يسمى بالصناعات الاستهلاكيـة والثانى مايطلق عليه القاعدة الصناعيـــة وكلاهما امر لازم لتحقيق الاكتفاء الذاتـــى	الدولة على منتجاتهم • بل ويزيد اعتمادهـا على الخارج أثر استيرادها الالات وقطـــع الغيار والخبرة الفنية اللازمة لخلق الطاقـة الصناعية المحلية • وبالتالى تواجه الدولـة المتطورة فى سبيل تحقيق رغبتها فى تحقيـق الاستقلال الاقتصادى ضرورة قبول اعتماد متزايد على الخارج ليس من اليسير تفسيره امـــام الجماهـــير •

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

علاج مشاكل التخلف يؤدى الى ظهور مشاكل التطـــــــور

مشاكل التخلـــــف	العلاج	مشاكل التطـــــور
تعطل الموارد البشرية :ـ لعل من اقسى مؤثرات التخلف ومشاكله تعطل الموارد البشرية فى صورة بطالة مستترة أوظاهرة . واذ ينطوى ذلك على ترك أحد عوامل الانتاج (العمل) يذوى دون استخدام او استغلال يترتب عليه انحلال فى القيم الانسانية والاجتماعية . وطالما ظل معدل نمو النشاط الاقتصادى معدلا يقل عن معدل نمو السكان (وهو من خصائص التخلف) كلما زادت البطالة وزاد عدد الافراد الذين يعولهم المشتغل الواحد ،أوالذين يعولهم مورد محدود الررق (متجر صغير)أومحدود المساحة (قطعة ارض زراعية) . ولما كانت المدن فى ظاهرها تمثل مجالا أوسع للعمالة من الريف تتجه الكتل البشرية المتعطلة الى الحضر وتتحول البطالة الى بطالة ظاهرة فى المدن الكبرى ،وتعمل بالتالى على زياده الهوة الطبقية بين افراد المجتمع والضغط على المرافق العامة واتساع قطاع الخدمات اتساعا لاتتحمله باقى القطاعات المنتجـــــة .	ليس امام الدولة المتخلفة لعلاج مشكلة البطالة سوى فتح مجالات العمل وخلق فرص الانتاج امام القوة البشرية المتعطلة . ويتم ذلك بالعمل على تنمية كافة القطاعات الانتاجية للاقتصاد القومى كالزراعة والصناعة واختيار وسائل الانتاج التى تحقق أقصى عمالة ممكنه مع أدنى كمية ممكنه من رأس المال (وهو عامل الانتاج النادر) .والتوسع فى الصناعات اليدوية الصغيرة لامتصاص اكثر ما يمكن من الايدى العاملة ،ووقت الفراغ الذى يعانى منه المنتمون "لقطاع البطالة المستترة "وانشاء المشروعات التى تحتوى قيمة منتجاتها على نسبة عالية من العمالة كمشروعات الزراعة والرى . ويتضمن العلاج العمل على تحويل الطاقة البشرية المعطلة الى طاقة بشرية مدربة تدريبا فنيا أوثقافيا الامر الذى يساعدهم على فتح مجالات وآفاق جديدة للعمل بأنفسهم .	ينطوى علاج تعطل الموارد البشرية على تنمية الاقتصاد القومى بتنفيذ استثمارات تعمل على تحقيق أقصى عمالة ممكنه ، وقليلا ما يسير هذا الهدف جنبا الى جنب مع تحقيق أقصى دخل ممكن . اذ يتطلب الامر استخدام أساليب فنية تعتمد على العمال دون الالات ، وهى أساليب عفا عليها الزمن أوكاد . وليس من المتوقع أن يعوض انخفاض اجور العمال نقص انتاجيتهم مما يعمل على رفع تكلفة انتاج الوحدة وزيادة عبء المستهلكين ، كما يحرم المجتمع من مزايا الانتاج الكبير ولايؤهله الا لمعدلات نمو بطيئة . وعندما تلجأ الدول المتطورة فى انشاء الصناعات الجديدة الى دول العالم الغربى تزودها تلك الدول بأحدث الالات والمعدات التى توفر استخدام العمال . وغالبا ماتتطلب المشروعات التى تحتوى قيمة انتاجها على نسبة عالية من العمالة الى خبرة فنية ومران طويل (صناعة الساعات مثلا) وتكلفة التدريب والتثقيف والمران تكلفة عالية وتحتاج الى فترات طويلة يصعب معها اقناع المجتمع بتبديد موارده الرأسمالية فى استثمارات لاتدر انتاجية أو عائد مجز ، وفى مشروعات تدريبية وثقافية لاتنتج انتاجا مباشرا وقد تؤدى فى النهاية الى ازمة فى المثقفين وتعطل المتعلمين .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

مقومات التطور

١ ـ مستوى المعيشة السائد والمنشود

فى تقدم المجتمع من مرحلة التخلف والركود بينا أن ضآلة الدخل الحقيقى للفرد أمر يتوقع بقاءه واستمراره ، لا لصعوبة علاجه بل للمشاكل التى تنشأ عند محاولة تطبيق العلاج المقترح الا ان المشكلة ذاتها تتخذ طابعا جديدا أكثر خطورة . الا وهى تغير الفرد نفسه . فالتطور يحدث أولا على هيئة تغيير فى تفكير الفرد قبل تغير فى نمط معيشته . تسود مرحلة التخلف والركود لان افراد المجتمع ، وان كانوا يعيشون فى ظل مستويات معيشية منخفضة ، لا يشعرون بها ولا يميلوا الى مقارنة نمط حياتهم مع تلك التى يتمتع بها افراد طبقات أخرى فى نفس المجتمع ، أو اخوانهم فى المجتمعات الاخرى . وحيث لا تصبو انفسهم الى التخلص من حياة الكفاف الى مستويات معيشية اكثر رغدا . ويخطو المجتمع نحو مرحلة التطور عندما يتولى قيادته طائفة قادرة على اقناع الجماهير بضرورة انتشالها من الهوة التى يعيشون فيها وباعطائهم قبسا من الامل فيما يمكن ان تكون عليه حياتهم او انهم رغبوا جادين فى الحصول عليها . ومن هنا تتبلور ظاهرة الفارق بين مستوى المعيشة السائد والمنشود وهى ظاهرة لم تكون قائمة فى ذهن الفرد فى مرحلة التخلف بل هى من خصائص المجتمعات المتطورة . ويميل الفرد عادة الى الرغبة فى قطف ثمار التطور قبل اينامها بأوقبل أن تتضاعف وتتكاثر الى مستوى كاف للتوزيع على كافة الافراد بقيمة لا بأس بها . وليست القناعة من شيم الفرد المنتمى الى مجتمع تخلص من خصائص التخلف (وعاده نتيجة ثورة اجتماعية او سياسية) بل يقوده الاندفاع الثورى لتحقيق تقدم اقتصادى يشابه التقدم الذى ظفر به فى المحيط السياسى والاجتماعى .

تضارب الموازين الاجتماعية والاقتصادية

تواجه الطائفة التى تولت قيادة المجتمع المتخلف ، المشاكل الاقتصادية التى تقف حجرة عثرة أمام تحقيق آمالها . فقد اظهرت للفرد صورة مجتمع المستقبل وأيقظته من سباته ، ولا مناص للفرد حينئذ من أن يرفع صوته مطالبا بتحقيق تلك الوعود . بل ويشعر الفرد الواحد بأن مستواه المعيشى اصبح لا يتناسب مع مستواه الفكرى المتحرر او المتطور . بينما يشعر القادة بأن العمل على رفع مستوى المعيشة وزيادة دخل الفرد أمر تكتنفه صعوبات وتناقضات ، وان الحلقة المفرغة التى كان يعيش فيها الاقتصاد القومى المتخلف ليس من اليسير الخروج منها أو الابتعاد عن جاذبيتها فرفع مستوى المعيشة معناه زيادة الاستهلاك من السلع والخدمات كما ونوعا ، وزيادة الاستهلاك تسير جنبا الى جنب مع نقص المدخرات ، وهذه بالتالى تنقص من الموارد الرأسمالية وتجعل التوسع فى الاستثمار امرا متعذرا ، مما يترتب عليه نضوب مجالات العمالة وضياع الامل فى زيادة الطاقة الانتاجية القادرة على خلق تلك السلع والخدمات التى ينشدها الفرد . وكثيرا ما تجد الطائفة المسئولة عن قيادة المجتمع مضطرة الى مناشدة افراد المجتمع بالاقتناع بمستوياتهم المعيشية الضئيلة لفترة قد تطول اجيالا وهى نفسها التى اثارت فيهم الحماس للسعى نحو التخلص من ربقة تلك المستويات . وبعد ان كانت تنادى بأن القناعة بحياة الكفاف مبدأ خاطئ لابد من القضاء عليه لاحداث التطور ، اصبحت تنادى بأن حياة الكفاف تلك يجب ان تظل باقية لسنوات طويلة مقبلة حتى يتسنى علاجها . وكثيرا ما يؤدى هذا التضارب بين القيم الاجتماعية والحقائق الاقتصادية الى اختلال فى المجتمع يتطلب سياسيا .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

علاج مشاكل التطور يؤدى الى اختلال الموازين الاجتماعية والاقتصادية (تابع)

مقومات التطـــــــــور

٢ ــ الاستثمار اللازم والادخار الممكن :

لايعنى بدء مرحلة التطور زياده قدرة الفرد على رفع نسبة مايدخره من دخله ،وليس هناك ما يدعو الى احتمال زيادتها عن النسبة السائدة فى مرحلة التخلف ،والتى لاتتجاوز ٥ ٪ من الدخل القومى فى كثير من الدول فى تلك المراحل واذا كان السكان يتزايدون عدديا بمعدل ٢ر٥ ٪ وانتاجية العامل تزيد بمعدل ٥ر٪ سنويا ، يستطيع المجتمع ان يصبو الى معدل نمو الانتاج يصل الى ٣٪ سنويا . ولتحقيق ذلك يتطلب الامر تنفيذ استثمارات وبالتالى تكوين مدخرات تصل قيمتها الى ١٠ ٪ سنويا من الدخل على اساس ان معامل رأس المال الى الدخل يزيد قليلا عن ٣ . فاذا لم تكن المدخرات مواتية وظلت على حالها عند ٥ ٪ مثلا ،أصبح الصراع بين الطلب على استثمار لتحقيق نمو يتمشى مع زيادة السكان وبين العرض من المدخرات حجر عثرة فى سبيل تحقيق مقومات التطور .

ويستطيع المجتمع سد الثغرة بين الاستثمار اللازم والادخارات المتاحة بالاقتراض من الخارج أوباتباع سياسة الادخار الاجبارى (زيادة كمية النقود زيادة لاتتمشى مع زيادة الانتاج أوزيادة المعروض من السلع والخدمات) كما ذكرنا من قبل .

تضارب الموازين الاحتماعية والاقتصاديـــة

يؤدى التفاوت بين الاستثمار اللازم والادخارات المتاحة الى ضرورة تدخل القطاع العام لسد الثغرة بينهما . اذ لو ترك الاقتصاد حرا لأصبح معدل النمو الممكن تحقيقه اقل من ذلك الذى ينشده المجتمع وتتحقق مقومات تدخل الدولة بزيادة مواردها عن طريق رفع قدرتها الشرائية بالتوسع فى اصدار النقود . واذ يؤدى التضخم الناشئ الى زيادة القوة الشرائية لدى القطاع العام مما يساعد على تنفيذ المشروعات وتوسيع الطاقة الانتاجية للمجتمع ، يصاحب ذلك ارتفاع مستوى الاسعار كما قد يتضح من النموذج المبسط الآتى :ــ

	كمية النقود لدى			سعر السلعة	القوة الشرائية الحقيقية لدى		
	القطاع العام	القطاع الخاص	المجموع		القطاع العام	القطاع الخاص	المجموع
حالة (١)	ــ	١٠٠	١٠٠	١	ــ	١٠٠ = ١٠٠/١	١٠٠
(٢)	١٠٠	١٠٠	٢٠٠	٢	٥٠ = ١٠٠/٢	٥٠ = ١٠٠/٢	١٠٠

ويؤدى ارتفاع الاسعار على هذا النحو الى نقص حقيقى فى المستوى المعيشى للافراد وهو امر تحفه مخاطر اجتماعية وسياسية ويزيد من تضارب الموازين الاقتصادية والاجتماعية .

هذا وتضطر الدول فى المراحل الاولى من الاستقلال الى تخفيض نسبة عالية من الدخل للدفاع وانشاء العلاقات الخارجية مما يزيد العبء على الموارد المحدودة .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

علاج مشاكل التطور يؤدى الى اختلال الموازين الاجتماعية والاقتصادية (تابع)

مقومات التطـــــور

٣ـ العمالة أوالدخـــل :ـ

للتنمية الاقتصادية والاجتماعية أهداف عدة : رفع مستوى المعيشة ،وزيادة دخل الفرد ، زيادة الانتاج القومى ،زيادة العمالة بناء قاعدة صناعية ،رفع المستوى الفنى والتعليمى للفرد ، تحسن المستوى الصحى ، الى غير ذلك من اهداف ترددها الهيئات السياسية المختلفة تعبيراً عن رغبات الشعب ، وطالما كانت الموارد التى تستطيع الدولة تعبئتها محدودة ، أصبح تحقيق كل هذه الاهداف امرا عسيرا . بل وتؤدى ندرة هذه الموارد (وعلى الاخص الموارد الرأسمالية) الى تناقض هذه الاهداف بعضها مع البعض فالعمل على زيادة الدخل ، والسعى نحو القضاء على البطالة يناقض فى أغلب الاحيان العمل على زيادة الانتاج القومى ، وبناء قاعدة صناعية تتنافس مع بناء المستشفيات والمدارس والمعاهد التعليمية ولا شك فى أن هذا التناقض يمكن علاجه بتخصيص جزء من الموارد لتحقيق الاهداف المختلفة . الا ان هناك هدفان رئيسان هما العمالة والانتاج (الدخل) تحتاج الامر الى وضع سياسة طويلة الاجل تعمل على الاهتمام باخذها دون الاخر . فكثيرا ما يسير تحقيق كل من هذين الهدفين فى سبيلين متعارضين . اذ أن وضع مواصفات مشروع صناعى ما ، ينطوى على عملية اختيار بين مستويات فنية مختلفة والاستقرار على اتباع تكنولوجية معينة تتضمن نسبا مختلفة من العمل الى رأس المال . فتستطيع الدولة عند انشاء مصنع للغزل والنسيج مثلا ، أن تتبع أحداث الاساليب الفنية الالية ، وتنتج اقصى ما يمكن انتاجه باستخدام عدد محدود من العمال ،او ان تلجأ الى الانوال اليدوية التى تستخدم أكثر عدد ممكن من العمال وتقنع بمستوى انتاجى منخفض .

تضارب الموازين الاجتماعية والاقتصاديـــــة

يتحدد الهدف الرئيسى الذى تتبعه الدول فى تحقيق التنمية الاقتصادية تبعا للايديولوجية التى تقررها الهيئات الحاكمة وتستبعدها من واقع الظروف السياسية ، وتعرف هذه الايدولوجية بمعامل التفضيل . اى تفضيل تحقيق هدف ماعن تحقيق اهداف اخرى على مستويات مختلفة . فاذا كانت البطالة من النوع الذى يسمى "بالبطالة المستترة " أصبح الضغط السياسى الذى تنذر به أخف وطأة مما لو كانت بطالة ظاهرة كما يختلف الامر حسب ماإذا كانت تلك البطالة مركزه فى الريف والحضر لاختلاف القوة السياسية لكل منهما . واذا كانت مؤشرات التطور ظاهرة بأجلى صورها فى المدن الكبرى . أصبح لزاما على الهيئة الحاكمة العمل على رفع مستوى معيشة السكان بها وذلك بالعمل على زيادة الانتاج من السلع والخدمات (والمرافق العامة) . او ، اذا سادت البطالة فى الحضر بالعمل على فتح مجالات العمالة حتى ولو ادى ذلك الى نقص الانتاجية .

الا ان تحقيق اهداف التنمية الاقتصادية مستندة الى العوامل السياسية امر لايمكن التمادى فيه . ولا تستطيع الدولة تجاهل أحد أهداف تجاهلا تاما فى سبيل تحقيق اهداف اخرى . بل يستند على الامر تنظيم الموارد وتوزيعها توزيعا يقترب بالدولة الى أكبر عدد من الاهداف بمعدلات سرعة لاتؤدى الى تضارب واختلال .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

٤ـ امكانيات التصدير و القدرة على الاستيراد :ـ

تتطلع الدول المتطورة الى الوقت الذى يقل فيه اعتمادها على الخارج فى استيراد السلع الاستهلاكية والرأسمالية ، وفى تسويق منتجاتها المحلية ، ويصاحب دخول مرحلة التطور الشعور بضرورة العمل على استبدال الواردات بالانتاج المحلى وتحقيق أقصى درجة من الاكتفاء الذاتى ، وفى نفس الوقت العمل على زيادة الصادرات زيادة ترفع من حصيلة العملة الاجنبية لدى الدولة مما يأهلها لمواجهة استيراد مستلزمات التصنيع ، ومعنى نقص الاعتماد على الخارج هو زيادة الصادرات ونقص الواردات . وهذا بالتالى يقلل من حجم السلع والخدمات المتاحة للاستهلاك المحلى فالفرض من حجم السلع يتمثل فى الانتاج المحلى زائد الواردات ناقصا الصادرات . وبفرض ثبات الانتاج المحلى فان نقص الواردات وزيادة الصادرات تؤدى الى هبوط المعروض من السلع واختفاء بعضها من الاسواق . وفى هذا ما يغذى التضخم الذى أشرنا اليه من قبل

الا أن زيادة الصادرات اكتنفه صعوبات أخرى . فكثيرا ما يأدى الجهل بالاسواق الخارجية وطبيعة الطلب على منتجات الدولة الى انخفاض اسعار السلع التى كانت تصدر من قبل نتيجة التوسع فى انتاجها ومحاولة زيادة المبيعات منها فى الخارج (الكاكاو فى غانا) . كما لا يساعد ضعف انتاجية العامل الصناعى وبالتالى زيادة تكلفة الانتاج المحلى مقارنة بالخارج على التوسع فى تصدير المنتجات الصناعية التى تتولد عن المشروعات الجديدة لذلك كثيرا ما تلجأ الحكومات فى اولى مراحل التطور الى محاولة الاخذ على عاتقها تنظيم التجارة الخارجية وعقد اتفاقيات المقايضة مكثير من هذه الاجراءات تخفى بين طياتها فى شروط التبادل التجارى لغير صالح الحكومة .

تتحدد قدرة الدولة على الاستيراد بما تحصل عليه من عملات أجنبية نتيجة تصدير بعض منتجاتها المحلية ، وبما تؤديه من خدمات للخارج وبما لديها من ارصدة الذهب والعملات الدولية . والدولة التى خطت الى مرحلة التطور حيث رغبة الافراد فى رفع مستوى معيشتهم تميل الى اضعاف قطاع التصدير بها ، اذ تجد السلع المختلفة اسواقا متزايدة فى الداخل تعنى عن اللجوء لتسويقها فى الخارج (ارتفاع مستوى المعيشة) يؤدى الى زيادة استهلاك بعض السلع التى كانت تصدر من قبل) كما تؤدى زيادة دخل الفرد الى زيادة ميله لاستهلاك السلع المستورده التى تقترن غالبا بصفات الجودة وترضى رغبة المحاكاة والتشبه بالدول المتقدمة . أى أن ما يحدث هو العكس ، فالمطلوب نقص الواردات وزيادة الصادرات ، والذى يحدث هو الضغط على الصادرات والميل الى زيادة الاستيراد . زد على ذلك ما تتطلبه مشروعات التنمية من سلع وآلات ومعدات ووقود لابد من استيرادها . ويؤدى ذلك الى عجز فى ميزان المدفوعات يسدد من الادخارات السابقة التى حققتها الدولة فى صورة ارصدة من الذهب والعملات الاجنبية . وهذا بالتالى ينقص من القدرة على الاستيراد فى المستقبل ، بل ويهدد استمرار السحب على تلك الارصدة قيمة العملة فى الخارج مما ينقص من قدرتها الشرائية بوجه عام ويغذى بذلك مزيدا من التضخم . ويتبع ذلك تنافسا بين المستوردين على التوسع فى الاستيراد توسعا لايتمشى مع موارد الدولة ، فيلزم وضع اسس لتوزيع الحصيلة المتقلصة من العملة الاجنبية على مختلف المستوردين ومختلف السلع ، وفى غياب رقابة محكمة تزيد عمليات التهريب ويتهدد المركز الاجنبى للدولة ويزيد اعتمادها على الخارج للحصول على قروض وتسهيلات فى الدفع توازن بها حصيلتها ومدفوعاتها للعالم الخارجى .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

تضارب الموازين الاجتماعية والاقتصادية فى مرحلة التطور